انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري
دراسة تحليلية للفترة (2008-2018)

The implications of Foreign Direct Investment for the Algerian economy
An Analytical Study for the Period (2008-2018)

رزيقة مخوخ
RAZIKA MEKHOUKH
أستاذ محاضر أ
جامعة المسيلة
razika.mekhoukh@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/15 تاريخ القبول: 2020/10/23 **تاريخ النشر:** 2020/10/28

ملخص:
هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما ثم دراسة هذه العلاقة في الجزائر.
توصلت نتائج الدراسة إلى ضعف حجم الاستثمارات في الجزائر الأمر الذي قلل من أهميتها في مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وفي التشغيل، وهو الأمر الذي جعل دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين.
كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البلد المضيف، النمو الاقتصادي، العولمة، إصلاحات اقتصادية، الجزائر.
تصنيف JEL : F21 ,H54

Abstract:
The study aimed at highlighting the role of FDI in economic development, we have highlighted and examined the various concepts of foreign direct investment and economic development in Algeria.
The results of the study reached a weak level of investments in Algeria, which reduced its importance in its contribution to the raw internal output and in operation, which made the role of foreign investment in achieving economic development below the level of aspirations and abilities that Algeria exudes in various fields.
Keywords: foreign direct investment; host country; economic growth; globalization; economic reforms; Algeria.
Jel Classification Codes: F21, H54.
Résumé:
L'étude visait à mettre en lumière le rôle de l'IED dans le développement économique. Nous avons mis en lumière et examiné les différents concepts d'investissement étranger direct et de développement économique en Algérie.

Les résultats de l'étude ont atteint un faible niveau d'investissements en Algérie, ce qui a réduit son importance dans sa contribution à la production intérieure brute et dans l'opération. Cela a fait en sorte que le rôle des investissements étrangers dans le développement économique est inférieur aux aspirations et aux capacités de l'Algérie dans divers domaines.
Mots-clés: Investissements directs étrangers; pays d'accueil; croissance économique; mondialisation; réformes économiques; Algérie.
Codes de classification de Jel: F21, H54.

المؤلف المرسل: رزيقة مخوخ. الإيميل: razika.mekhoukh@univ-msila.dzm

1. مقدمة:

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا، إذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، أهمها مشكلة البطالة و المساهمة في تنمية قطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والسياحة وقطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية.

كما أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ومن بينها الجزائر أحد الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام عديد الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري، حيث شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تزايد المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تكمن هاته المنافسة في جعل عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية أثر تحفيز الانسياب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، لذا نجد أن هناك حراك مستمر من طرف الدولة الجزائرية من أجل تحسين هذه العوامل وجعلها أكثر تحفيزا للمستثمر الأجنبي بهدف تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

إشكالية الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومتطلبات نجاح بعض الدول في تحقيق الاستفادة من هذه الاستثمارات مقابل إخفاق دول أخرى في هذا المجال وصولاً إلى تحديد أفضل الصيغ المناسبة لتوسيع قاعدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذبها إلى الجزائر.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على نوعية ومقدار الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحجمها في الجزائر.
- التعرف على العوامل التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .
- تقييم الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- التعرف على الإجراءات اللازمة التي على الدولة المضيفة اتخاذها لتوفير المناخ الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتجنب أكبر قدر من أعبائها.

منهج الدراسة

لمعالجة موضوع الدراسة اعتمدنا على الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك لملاءمته وطبيعة الدراسة حيث قمنا بوصف وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا، كما تم الاعتماد على مراجع متنوعة من كتب ومذكرات وتقارير ومجلات، مواقع الأنترنيت للحصول على مختلف المعلومات التي تخص الدراسة.

2. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة بشكلٍ كبير في الآونة الأخيرة، حيث تتسابق الدول النامية، خاصةً، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكلٍ مباشر، إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد.

1.2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت التعاريف و النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، و أهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي، الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، " و هو يعكس هدف حصول عون اقتصادي في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. **(قدي، 2003، صفحة 251)**

الاستثمار الأجنبي المباشر: " وهي الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو نصيب فيها. مما يبرر لهم حق الإدارة " و يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل. **(عرفان ، 1999، صفحة 53)**

ولتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر يستعمل معيارين: **(Charles , 2004, pp. 58-59)**

- المعيار الأول: دو صفة إحصائية: فهو يسمح بقياس التدفقات السنوية للاستثمارات المباشرة بين الدول على أساس المعطيات الموجودة في موازين المدفوعات.
- المعيار الثاني: أكثر اقتصادية: يصف الاستثمار المباشر بإرادة مراقبة تسيير الفروع, وتوجد عدة طرق للاستثمار في الخارج منها: إنشاء مؤسسة جديدة لإنتاج السلع أو الخدمات ؛ المساهمة بنسبة أقلية أو أغلبية في المؤسسة موجودة؛ مشروعات مشتركة مع شركاء محليون أو أجانب؛ اتحاد أو استحواذ على مؤسسة محلية.

يمكننا الوقوف على أن كل من تعريف صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية يتفقان على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي صاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع، أما بالنسبة إلى المحاسبين المكلفين بميزان المدفوعات الأمريكي فإنهم يركزون على نسبة المساهمة أو الملكية في المشروع الاستثماري و التي تقدر ب10% على الأقل.

2.2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد بدلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات وامتيازات عديدة منها حوافز مالية، كتخفيض معدلات الفائدة وتقديم مساعدات، وحوافز جبائية كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي **(محمد، 2004، الصفحات 119-120)**ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق 70%، أما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية، وهذا ما يدعونا للبحث عن المحددات التي يختار على أساسها المستثمر الأجنبي البلد المضيف. **(حسن و وآخرون، 2004، ، صفحة 29)**

وعموما هناك ثلاث عوامل رئيسية يعتمدها المستثمرين الأجانب للمفاضلة بين الدول المضيفة وهي: **(حسان ، 2004، صفحة 6)**

سياسات الدول المضيفة: وتتضمن:

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- معايير معاملة الشركات الأجنبية والاتفاقيات الدولية.
- سياسات العمل وهيكل السوق.
- السياسات الضريبية والسياسات التجارية(التعاريف الجمركية، ودرجة الحماية الوطنية).
- الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع الاستثمارات.

المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة :

- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي.
- قدرة الوصول إلى الأسواق .
- توفر المواد الخام والعمالة الرخيصة والكفؤة .
- كفاءة البنية التحتية.

3. تحليل طبيعة مناخ الاستثمار في الجزائر

الجزائر وكغيرها من الدول النامية تحاول تعزيز مسارها الاقتصادي وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي وبلوغ حجم المديونية مستويات عالية، مما ألزم الحكومة الجزائرية على وضع إطار قانوني واضح للاستثمار الأجنبي المباشر للتوصل إلى النتائج المرجوة منه.

1.3. المقومات الجغرافية والطبيعية

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها **2.381.741**كلم^2 تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من **2.000.000**كلم^2، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على **1200** كلم.

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة و متنوعة لا سيما المحروقات، حيث تحتل الجزائر المكانة الخامسة عشر من حيث احتياطي النفط (45 مليار طن .....،)، و المرتبة الثامن عشر من حيث الإنتاج و المرتبة الثانية عشر في التصدير، و قد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن/سنويا. **(http://www.andi.dz/)**

أما في ما يخص الغاز الطبيعي، فهي تحتل المرتبة السابعة في العالم من ناحية الموارد المؤكدة، و المرتبة الخامسة من حيث الإنتاج و الثالثة في التصدير، فالجزائر عملاق طاقوي حقيقي، تضل باستحواذها على 50 % من المخزون، و 48 % من الإنتاج الإجمالي و النسبة الهائلة لتصدير الغاز الطبيعي المقدرة بـ 94% ، فهي تضل بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحتل المرتبة الأولى في إنتاج و تصدير البترول و الغاز الطبيعي، وهي الممون الثالث بالغاز الطبيعي والبترول للاتحاد الأوروبي والممون الطاقوي الرابع له، إضافة إلى هذه الثروات تختزن الجزائر في باطنها، مناجم شاسعة من الفوسفات، والزنك، والحديد، و الألمنيوم، والتنقستين و الكاولين، إلخ.

أما مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر فهي كالتالي:

- الناتج الداخلي الخام : 160 مليار دولار أمريكي
- معدل النمو: 4٪
- معدل النمو خارج مجال المحروقات: 5٪ (المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات).
- الديون الخارجية: 3 مليار دولار أمريكي
- *احتياطي الصرف: 114 مليار دولار أمريكي .

أما تكلفة عوامل إنتاج فهي كالتالي:

- الغاز الطبيعي 0,21 إلى 0,40 أورو / حراري
- الكهرباء 1 إلى 4 سنتيم أورو / كيلوواط ساعة للمتوسط
- الأجور: 180 إلى 900 أورو (الحد الأدنى للأجر القاعدي هو 180 أورو).
- البنزين: 0،30 أورو/ل، المازوت 0،17 أورو/ل

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.3. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

أثارت برامج الاستثمارات العمومية والإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2008-2018) دوراً حاسماً في تحقيق نتائج إيجابية في تعزيز المشاريع الاستثمارية، إذ يمكن القول بأنها أصبحت المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية والمضي بها قدماً في مسار التنمية الشاملة من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري وجعله أكثر تنافسية.

الجدول رقم (1): أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنة / المؤشر	متوسط الفترة (2000-2015)	2016	2017	2018	قيم تقديرية	
					2019	2020
تضخم أسعار المستهلك	3,8	6,4	5,6	4,3	2,0	4,1
فائض أو عجز الموازنة العامة	1,7	13,4-	8,6-	7,5-	13,2-	9,9-
الحكومة المركزية صافي الإقراض / الاقتراض	2,2	13,1-	6,6-	4,8-	8,1-	5,8-
إجمالي إيرادات الحكومية العامة	37,8	28,6	32,6	33,3	30,6	28,5
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	36,1	42,0	41,1	40,8	43,9	38,3
إجمالي الدين الحكومي الإجمالي	23,8	20,5	27,3	38,3	46,1	49,2
الدين الخارجي الإجمالي	14,4	2,4	2,6	2,3	2,2	3,0
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3,7	3,2	1,3	1,4	2,6	2,4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي.

نلاحظ أن الأداءات الاقتصادية والمالية للجزائر المسجلة خلال الفترة (2008 – 2018)، شهدت تحسن الوضع المالي الخارجي، وهو ما سمح للاقتصاد الوطني أن يصمد أمام الصدمة الخارجية الكبيرة التي حدثت سنة 2009 والتي نجمت عن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية.

إلا أنه في منتصف سنة 2014، ورغم مواصلة الجزائر حفاظها على استقرارها المالي والنقدي فهي شهدت تحديات كبيرة نتيجة تأثر الاقتصاد الجزائري بالانخفاض الهائل في أسعار البترول (50 %)، وانتقال متوسط البرميل من 109,92 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 58,23 دولار سنة 2015، بانخفاض قدره 47,02 %.

ولمواجهة هذه التطورات بدأت السلطات بضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ مجموعة من الإصلاحات، حيث لا يزال أثر صدمة أسعار النفط محدوداً لكنه النمو حتى سنة 2016، لكنه انعكس على المالية العامة التي تعتمد على مداخيل الضريبة البترولية، الأمر الذي أدى إلى تضاعف عجز الميزانية لتصل إلى 16 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 بسبب الارتفاع القوي في نفقات الميزانية الكلية والانخفاض الكبير في الإيرادات البترولية، كما حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بنسبة 16,2 % سنة 2015 نتيجة انخفاض صادرات المحروقات من جهة وتحويل معتبر للأرباح من جهة أخرى. كما يبقى الوضع المالي الخارجي للجزائر (الاحتياطيات الرسمية مطروحاً منها الدين الخارجي) كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي صلباً، وهو ما يوفر مجالاً من حيث اللجوء إلى الادخار لدعم الاستثمار وتخفيف أثر أسعار البترول في ميزان المدفوعات الذي عرف هو الآخر عجزاً بنسبة 2,8 % سنة 2014 ليرتفع إلى 16,1 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 بعد 15 سنة متتالية من الفوائض، كما لا يزال مستوى الدين الخارجي منخفضاً وبقي معدل التضخم بنسبة 4,3 % سنة 2016 متحكماً فيه نسبياً من طرف السلطة النقدية رغم ما شهدته الساحة الاقتصادية من تزايد للكتلة النقدية نتيجة تنامي حجم الإنفاق على برامج الإنعاش الاقتصادي المنتهجة.

4. أثر الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الجزائري

تعد فرص الاستثمار المتوافرة في الجزائر أدوات جذب للاستثمار، ومن أجل استغلالها سهرت الدولة على متابعة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي التي تساعد على خلق المناخ الملائم والمناسب لعمليات الاستثمار، ليصبح الاقتصاد الجزائري قادراً على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي إليه من خلال تعظيم المجهودات والإصلاحات الكفيلة بتوسيعه بهدف دعم التنمية

الاقتصادية وتحريك عجلة النمو، وخصوصاً أن الجزائر تعتبر ضعيفة جداً في مجال الاستثمار الأجنبي رغم الجهود التي تبذلها، وهو ما يدل على ضرورة الاهتمام أكثر في هذا المجال.

1.4. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

الجدول التالي يبين تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018.

الجدول رقم (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة (2008-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الاستثمار الأجنبي	2631,71	2753,76	2301,23	2580,35	1499,45	1696,86
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	
قيمة الاستثمار الأجنبي	1506,73	-584,46	1637,04	1232,319	1506,317	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي.

والشكل الموالي يبن ذلك:

الشكل رقم (1):تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

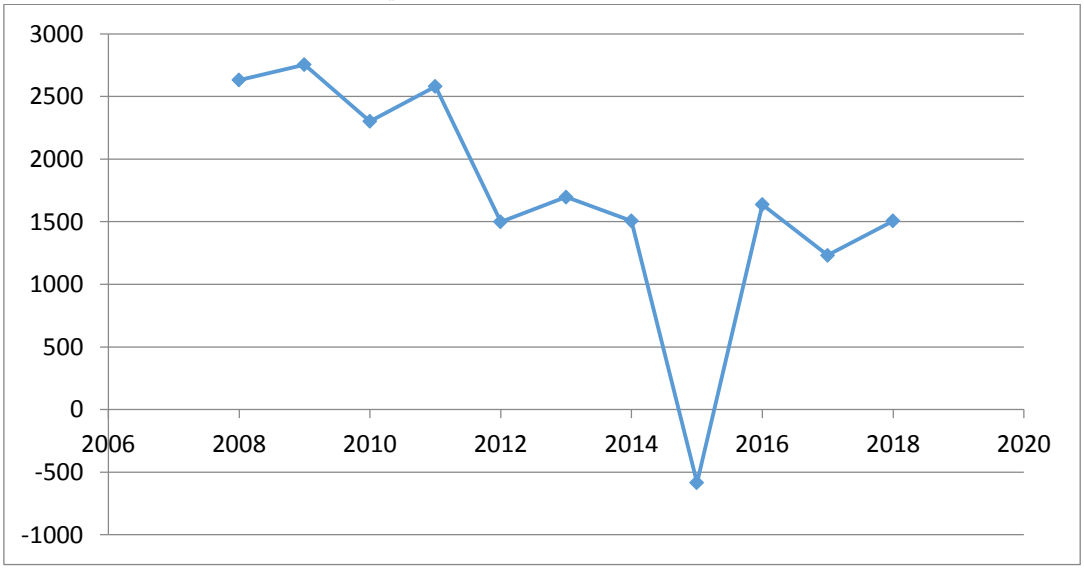

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن أغلب الحوافز الضريبية يمنحها الأمر 03/01 ضمن النظام الاستثنائي، لتسجل رقما قياسيا طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية حيث بلغت 2753,76 مليون دولار سنة 2009، هذا دليل على أن الاقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية للسنوات 2008-2011 لتصنف من بين خمسة دول إفريقية جالبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض التسجل 1499,45 مليون دولار و هذا راجع إلى فرض قاعدة 49/51 الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) و التي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع، بالإضافة عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة و عشرون سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار، واستمر تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من سنة إلى أخري حيث سجل تراجع محسوس لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2017 حيث بلغت 1232,319 مليار دولار مقابل 1637,04 مليار دولار سنة 2016، ويتضح أن تأثر قطاع الطاقة والمحروقات يؤثر إجمالا على حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ويجعل الجزائر دوما وجهة ثانوية للاستثمارات الأجنبية ونشاط الشركات الدولية وتعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعا البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق.

2.4. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم و في مقدمتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر، وذلك بمعدلات مختلفة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التخفي فمن حدة هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية.

الجدول رقم (3): تقسيم مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	%98,58	11.780.833	%82,38	1.098.011	%89,15
الاستثمار الأجنبي	901	%1,42	2.519.831	%17,62	133.583	%10,85
المجموع	**63.235**	**%100**	**14.300.664**	**%100**	**1.231.594**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الأجنبي في توفير مناصب الشغل التي تعتبر نسبة جد محتشمة 10,85% مقارنة بالاستثمار المحلي الذي استحوذ على النسبة الغالبة في ذلك حيث قدرت بـ89,15 % من إجمالي عدد المناصب، فالاستثمار الأجنبي لم يوفر سوى 133583 منصب عمل وزعت حسب قطاعات النشاط.

3.4. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياس النشاطات الاقتصادية التي تقوم على أرض دولة معينة، إذ يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي مقياس النمو الاقتصادي في تلك الدولة، و لهذا كان من الأهمية دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2 ,4	1,6	3,6	2,8	3,3	-	-	4,8	6,4	5,6
نسبةFDI من الناتج المحلي	1,53	2	1,42	1,29	0,717	0,8	0,7	-0,35	1,02	0,67

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

نلاحظ أن تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر المنسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تعرف تذبذب خلال فترة الدراسة، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً مستمراً منذ بداية الألفية الجديدة ويرجع هذا إلى الارتفاع الكبير لأسعار البترول في السوق العالمية، وكذلك إلى برامج الاستثمار العمومي من 2001 إلى 2014، التي شملت في الوقت الراهن مشاريع مهمة للهياكل القاعدية، فسمحت على الخصوص بتحسين مناخ استثمارات المؤسسات.

4.4. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

إن زيادة حجم المبادلات التجارية في البلد المضيف له من الأثر الجيد على ميزان المدفوعات، حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من بنود ميزان المدفوعات اخترنا منها الميزان التجاري الذي يظهر عليه مساهمة الاستثمار الأجنبي في زيادة الصادرات و/أو تخفيض الواردات السلعية، ومن ثم تحسين رصيد هذا الميزان.

الجدول رقم (5): علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالميزان التجاري والرصيد التجاري الخارجي

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرصيد الجاري الخارجي	34,45	0,41	12,16	17,77	12,30	0,85	-9,10	-27,29	-26,22	-22,10
الميزان التجاري	40,52	7,78	18,20	25,96	20,17	9,41	0,59	-18,08	-20,13	-14,41
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	2,63	2,75	2,58	1,50	1,68	1,51	0,58	1,64	1,20	2,58

المصدر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا خلال السنوات السابقة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و ليس إلى انخفاض قيمة الواردات أو ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات الناتجة عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، بل هذا ناتج عن ضعف مساهمة هذه الاستثمارات في زيادة الصادرات، لذلك وجب على الدولة تبني استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات تقوم بتوجيه الاستثمار الخاص و خاصة الأجنبي إلى قطاعات خارج المحروقات و خاصة الموجهة نحو التصدير.

حقق الميزان التجاري فائضا سنة 2002 قدر بـ 6,70 مليار دولار و استمر في التزايد خلال السنوات التي تلتها، إلى غاية سنة 2008 أين سجل اعلى قيمة بـ 40,52 مليار دولار و وقد وافقه أيضا رصيد الحساب الجاري بالإيجابي حيث سجل خلال 2002 بـ 4,36 مليار دولار و استمر هو الأخر بالارتفاع حيث حقق اعلى قيمة له سنة 2008 بـ 34,45 مليار دولار، بعد سنة 2008 عرفا كل منهما انخفاض كبير حيث نجد أن الميزان التجاري قد سجل سنة 2009 قيمة 7,78 مليار دولار بعدما كانت سنة

2008، 40,52 مليار دولار و يرجع هذا التدهور الكبير في قيمة الميزان التجاري إلى انخفاض عائدات البترول الناتج عن الأزمة المالية العالمية و ما نجم عنها من أثار سلبية على اقتصاديات الدول، و قد استمرت نتائج الميزان التجاري في التذبذب إلى غاية سنة 2015 أين سجل عجزا بقيمة 18,08-مليار دولار ثم 20,13 - مليار دولار سنة 2016 و 14,41-مليار دولار سنة 2017، نفس الشيء بالنسبة للرصيد الحساب الجاري فمنذ سنة 2014 عرف هو الأخر عجز بقيمة 9,10- مليار دولار و شهدت السنوات التي تلتها 2015، 2016، 2017 نفس السلبية بقيمة 27,29- مليار دولار، 26,22- مليار دولار، 22,10- مليار دولار على التوالي، أين يرجع السبب إلى أزمة البترول التي عرفت تدهر كبير في أسعار البترول وما نجم عنها من تحويل المستثمرين الأجانب للعملة الأجنبية إلى بلدانهم .

مما سبق يمكن القول أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي جد ضئيل مؤكدا على أن الجزائر تظل من الدول الأقل استقطابا له، حيث يبقى مسار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مرهقا و صعبا وغير واضح المعالم و هذا ما يؤدي إلى عدم بروز مساهمته في ميزان المدفوعات، إضافة إلى إن الاستثمار الأجنبي اغلبه متمركز في قطاع المحروقات و القلة المتبقية في إحلال الواردات.

الخاتمة:

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- عدم قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الإنتاجية كزراعة والصناعة لتمويل السوق المحلية، حيث لازال أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية ضئيل جدا، و ذلك كون اغلب الاستثمارات الأجنبية تتمركز في قطاع المحروقات
- رغم ضآلة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر مقارنة بالإمكانات المتاحة، إلا أن أهميتها كبيرة خاصة في ما يتعلق بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الرفع من مستويات التنمية الاقتصادية.
- لا يمكن الجزم بانطواء الاستثمار الأجنبي المباشر على آثار إيجابية أو آثار سلبية بحتة مطلقة عبر الزمان والمكان، بل هناك ظروف وأوضاع وسياسات ترسم الطريق لهذا الاستثمار وتحدد مجالات النشاط التي يمكنه اقتحامها، والطريقة التي يقام بها والظروف المحيطة به والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها، ومن ثم يمكن تصور الآثار الإيجابية والسلبية التي من المتوقع أن يحدثها هذا الاستثمار في اقتصاد البلد.

بما أن مناخ الاستثمار بالجزائر لا يزال يعاني من عديد العوائق التي حالت دون قيام مشاريع الاستثمار ارتأينا تقديم بعض التوصيات:

- إعادة النظر في الحوافز الموجهة للمستثمر الأجنبي بتوجيه الحوافز الضريبية إلى القطاعات التي تتمتع بمزايا تنافسية تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- توسيع مهام الهيئة المكلفة بالاستثمار لتوفير كل المعلومات التي تهم المستثمر المحلي أو الأجنبي، وتسهيل الوصول إليها؛
- القضاء على البيروقراطية وتوفير الشفافية في المعلومات، تطوير الأسواق المالية وعصرنة عمل البنوك بما يتلاءم ومتطلبات المستثمرين؛
- تشجيع القطاع الخاص لاستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة وفق معايير عالمية، وإشراكه في تنفيذ إصلاحات هيكلية وتشريعية ومؤسسية، وهو ما يساعد على توفير البيئة المناسبة والمساندة للأنشطة الاقتصادية، التي تعمل على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الجزائري.
- التركيز على الاستثمار والشراكة في القطاعات الاقتصادية التي تتجدد مواردها وتسمح بانطلاق الآلة الإنتاجية في كل القطاعات، وليس على الاستثمارات التمويلية فقط التي قد تترك آثارا سلبية على ميزان المدفوعات؛
- تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارات هو خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية و تنمية مهارات الترويج لغرض الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج، وتقديم الخدمات الاستثمارية وإنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الاستمرار في الإصلاحات المصرفية على نحوٍ يتيح لها أن تؤدي دوراً أكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية، بحيث لا يقتصر على المساهمة بتوفير قروض، بل يمتد أيضاً إلى المساهمة في الملكية في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.

7. قائمة الكتب والمراجع:

- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، طبعة الأولى، دار المجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
- Charles Albert Michalet, « **l'Investissement Direct: Capitaux ou Activités** », le Budget au Marché, Algérie: Minister des Finances, Alpha Editions, 2004.
- محمد زيان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004.
- حسن عبد الله وآخرون، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**، مركز الدراسات والسياسات الاستراتيجية، القاهرة، 2004.
- حسان خضر، "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعاريف وقضايا**"، مجلة جسر التنمية، العدد6 ، 2004.
- http://www.andi.dz/